سبل تعزيز الاستراتيجية الشاملة للمؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣

د. علي عبد الخضر محمد المعموري
جامعة بابل – مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : drali2864@gmail.com

الكلمات المفتاحية: تعزيز الإستراتيجية الشاملة، تطوير الاستراتيجية الامنية في العراق، تطوير الاستراتيجية العسكرية في العراق.

كيفية اقتباس البحث
المعموري ، علي عبد الخضر محمد ، سبل تعزيز الاستراتيجية الشاملة للمؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣ مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Ways to enhance the comprehensive strategy of Security and Military institutions in Iraq after 2003

Dr. Ali AB. Mohammed Alma'amouri
University of Babylon
Babylon Center for Cultural and Historical Studies

Keywords : Promote the overall Strategy – Development of the Security Strategy in Iraq – Development of the Military Strategy in Iraq.

How To Cite This Article
Alma'amouri, Ali AB. Mohammed, Ways to enhance the comprehensive strategy of Security and Military institutions in Iraq after 2003, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Many academics and specialists in strategic and security affairs follow a theoretical approach in the philosophy of developing institutions related to these affairs, due to the scarcity of research with practical academic meaning that must be applied and the difficulty of keeping pace with developments in that field, in addition to the lack of openness to specialized studies in countries that speak languages. Others, which are difficult to take advantage of, these obstacles are one of the most important obstacles to researchers in the affairs of developing security and military institutions alike, which allows the production of research with a refined theoretical luxury without benefiting from the desired goal of its existence. The research is based on the idea that the security and military establishment in Iraq has gone through many stages since their establishment, as a result of the peaceful and non-peaceful transition of political power, which reflected the overall negative and positive aspects

of this transition on those two important institutions, and because the reality of the matter in a country like Iraq requires focusing directly on a problem such as Thus important institutions, many specialists and researchers in this regard found the need to develop them, and it was as a matter of first to develop, strengthen and develop a comprehensive strategy for the state in order to enhance the development of the security and military establishment, as the process of developing the comprehensive strategy needs many resources that enhance their development And from these sources, relying on its diversity and finding other resources and finding solutions within the laid down strategy, there are also components, mechanisms, approaches and approaches that can help in developing the Iraqi security establishment, and the Iraqi military institution has dimensions in its development, including a re-understanding and awareness of the military doctrine, and the conclusion of agreements and treaties It is important to consolidate, support, and develop this important institution.

الملخص

يتبع الكثيرين من الأكاديميين والمختصين في الشؤون الاستراتيجية و الأمنية منهجاً نظرياً في فلسفة تطوير المؤسسات ذات العلاقة بتلك الشؤون ، ذلك سببه ندرة البحوث ذات مغزى أكاديمي عملي واجب التطبيق وصعوبة مواكبة التطورات الحاصلة في ذلك المجال، بالإضافة الى عدم الإنفتاح على الدراسات المتخصصة في دول تتحدث لغات أخرى مما يستصعب الإستفادة منها، تلك العوائق تُعَد من أهم معرقلات الباحثين في شؤون تطوير المؤسسات الأمنية والعسكرية على حد سواء ، مما يتيح إنتاج بحوث ذات ترف نظري مكرر دون الإستفادة من الهدف المرجو لوجوده. ينطلق البحث من فكرة مفادها ان المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق مرت بمراحل كثيرة منذ نشؤوهما، نتيجة الإنتقال السلمي وغير السلمي للسلطة السياسية ، مما إنعكس على مجمل سلبيات وايجابيات هذا الإنتقال على تلك المؤسستين المهمتين، ولأن واقع الأمر في دولة مثل العراق يوجب التركيز بصورة مباشرة على مثل هكذا مؤسسات مهمة ، وجد الكثير من المختصين والباحثين في هذا الشأن على ضرورة تطويرهما ، وكان من باب اولى تطوير وتعزيز ووضع استراتيجية شاملة للدولة من اجل ان يعزز بذلك تطوير المؤسسة الأمنية والعسكرية ، كما ان عملية وضع الاستراتيجية الشاملة تحتاج الى الكثير من المصادر التي تعزز تطويرها، ومن هذه المصادر ، الإعتماد على تنوعها وايجاد موارد اخرى وايجاد حلول ضمن إستراتيجية واقعية، كما ان هناك مقومات واليات ومناهج وتوجهات يمكن ان تساعد في تطوير المؤسسة الأمنية والعسكرية العراقية، ومن أهم تلك المقومات والآليات ، إعادة

فهم وادراك للعقيدة العسكرية، وعقد اتفاقيات ومعاهدات ترصن وتدعم وتطور تلك المؤسسة المهمة ضرورة فرض هيبة الدولة وتعزيزها.

مقدمة

بعد إنهيار النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، واحتلاله من قبل القوات الأمريكية ، و قرار حل المؤسسة الأمنية والعسكرية من قبل الحاكم المدني بريمر ، كل ذلك أدى الى إنهيار الأمن في العراق واصبحت الحدود العراقية مفتوحة دون رقيب وبسبب ذلك وجدت الحاجة الى إعادة تشكيل المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق، وهذا أمر جعل تكوين تشكيل أمني وعسكري في غاية الصعوبة ضمن المعايير العالمية لأنشاء تلك المؤسسات ، أضف الى ذلك ان العملية يجب ان تراعي التكوين المؤسساتي للمجتمع العراقي وهذا اضاف عبئاً آخر، حول الكيفية التي سيتم بها تشكيل وحساب نسب المكونات التي يتألف منها العراق.

إن ذلك ساهم ايضاً في ايجاد أفراد يتمتعون بالولاء الى الدولة فقط دون الميول الشخصية أو المذهبية أو القومية، وهذا في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أصبح أمراً نادر الحدوث ، لأن نسب التمثيل الحكومي في مؤسسات الدولة كافة بدأت تحسب على أساس الإنتماء للمكونات التي يتكون منها المجتمع العراقي ، مرة على المذهب ومرة أخرى على القومية.

كما أن ظهور الأحزاب الدينية وفاعليتها في استقطاب افراد المجتمع العراقي جعل من الصعوبة بمكان ايجاد أفراد ينتمون الى المؤسستين الأمنية والعسكرية نتيجة الفراغ الذي خلفته إنهيار الدولة بكافة مؤسساتها ، وعدم وجود مرجعية سياسية مستقلة ، فبدأت الأحزاب الدينية إستخدام عامل الدين اساساً في استقطاب افراد المجتمع، لهذا اصبح من الضروري ايجاد طرق وسبل لإيجاد استراتيجية شاملة تدعم الدولة ككل وتقوم بتطوير المؤسستين الأمنية والعسكرية كجزء هام من تلك الإستراتيجية.

مشكلة البحث:

تمحورت مشكلة البحث حول:

١.عدم وجود استراتيجية شاملة مرتبطة بها المؤسسات الأمنية والعسكرية قد يفضي غالباً الى نتائج سلبية على مجمل بناء الدولة بعد ٢٠٠٣، لاسيما إذا لم يتبع تلك الاستراتيجية خطوات حقيقية فعلية.

٢.عدم وجود مراكز بحوث وتدريب واكاديميات متخصصة سيجعل من المؤسسات الأمنية لا يمكنها من تواكب مراحل التطور التكنولوجي في هذا المجال، كما أن عدم وجود عقيدة عسكرية

تسبقها في ذلك انهيار هيبة الدولة سيجعل من المؤسسة العسكرية مجرد هيكل مؤسساتي منزوع من محتواه الفعلي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مدى أهمية المؤسستين الأمنية والعسكرية وضرورة تطويرهما بعد ٢٠٠٣.

اهداف البحث:

١.يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير وجود ووضع إستراتيجية شاملة للعراق على المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية، من خلال ايجاد عدة حلول لرفد تلك الإستراتيجية بالدعم المالي والإقتصادي والمعنوي.

٢.يهدف البحث الى اجراء عرض علمي أكاديمي لإيجاد سبل وطرق لتطوير عمل المؤسسات الأمنية في العراق من خلال عدة محاور يمكن من خلالها معالجة المعرقلات والمشكلات التي تواجهها تلك المؤسسة.

٣.البحث في أهم مسببات ومحددات تعزيز المؤسسة العسكرية وتطويرها مثل تعزيز هيبة الدولة وايجاد عقيدة جديدة يمكن ان يفهمها افراد المؤسسة العسكرية بعد ٢٠٠٣ .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

١.على أهمية الإستراتيجية الشاملة في تطوير المؤسستين الأمنية والعسكرية.

٢.إحداث تغييرات جوهرية على المؤسسة الأمنية العراقية واتباع مناهج أكاديمية وعلمية حديثة يساعد في جعلها أكثر ديناميكية وتطور.

٣.المؤسسة العسكرية تعتمد في بناء منظومتها من خلال عدة محاور لكي ترتقي بكونها مؤسسة ذات استقلالية تخدم في توهاتها النظام الديمقراطي في العراق.

منهج البحث: تم استخدام عدد من المناهج في البحث أهمها التحليلي والوصفي والمقارن وكذلك منهج التحليلي النظمي

هيكلية البحث:

تضمن البحث ملخص، مقدمة، منهجية وثلاث مباحث أساسية، تناول المبحث الأول متطلبات تعزيز الإستراتيجية الشاملة للعراق، اما المبحث الثاني فقد تناول تطوير الإستراتيجية الأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتضمن المبحث الثالث تطوير الإستراتيجية العسكرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات والمصادر .

المبحث الأول

متطلبات تعزيز الاستراتيجية الشاملة للعراق

من أجل توفير إستراتيجية شاملة للدولة يجب في واقع الأمر إيجاد عدة متطلبات مهمة لتعزيزها، فعلى الرغم من ان الكثير من الدول تضع استراتيجيات شاملة ، ترفد بها مؤسساتها الأمنية والعسكرية ، إلا انه لا تعطي مخرجات سليمة ، خاصة وان بعض الدول العربية ومنها العراق ينظر الى الإستراتيجية بمفهومها العام أكثر من المفهوم الدقيق والذي يجب أن يتحقق فيه تراص كافة مؤسسات الدولة للإنتقال من الإستراتيجية الشاملة كنظرية الى الإستراتيجية كتطبيق، ويجب أن تتوفر الإرادة لكافة الوزارات من اجل تحقيق استراتيجية شاملة ومستدامة لتساهم في ترصين المؤسستين الأمنية والعسكرية، ومن أجل تحقيق هذه الإستراتيجية يجب ان لا يعتمد العراق على مصدر واحد في ذلك لتحقيق استراتيجية بمستوياتها كافة ، الإقتصادية ، الصناعية ، الزراعية، والتجارية وحتى السياسة المالية والنقدية، والتي ستنعكس بذلك على عمل المؤسستين الأمنية والعسكرية في العراق.

أولاً: البحث عن مصادر القوة وتنوعها

البحث عن تعدد المصادر وايجاد تنوع جديد وطرق مختلفة لرفد التكامل في الإستراتيجية التي تضعها الدولة من أهم متطلبات نجاح الدول وتطورها ، كما ان عملية البحث عن مصادر القوة ذاتها يجب ان توضع ضمن أطر زمنية وخطط مجتمعة ضمن اطار المؤسسات والوزارت والهيئات العراقية والمرتبطة بشكل مباشر بمجلس الأمن الوطني العراقي ، لما يمثله هذا الملف من أهمية وخطورة بالغتين ، وعلى اعتبار أن عملية وضع الاستراتيجية الشاملة تقع عملية تنفيذها ومتابعتها على عاتق مجلس الأمن الوطني من خلال لجان تشكل بهذا الشأن .

١.تحقيق الإكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي

إن تعزيز الاستراتيجية الشاملة وتحقيق مستوى عالي يهدف لتحقيق رعاية تامة لكافة المؤسسات الأمنية والعسكرية ، وهنا يجب البحث عن مصادر قوة تمكن الدولة من فرض حالة مستدامة من الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وهذا لا يتم في واقع الأمر الا من خلال الإكتفاء الذاتي في الامن الغذائي، ولأهمية الموضوع على استقرار الدولة ومؤسساتها نجد من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف في العراق ، على الرغم من أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ حقق مستويات اقتصادية عالية فيما يخص بمتوسط دخل الفرد وبناء مؤسسات ديمقراطية مستقلة وان

كانت فتية ، إلا أنه في الوقت ذاته، نرى أنه لا يزال يعيش في حالة من التراجع في التعامل بملف الأمن الغذائي، والذي يُعد الى حد ما من أهم الملفات ذات العلاقة بالاستقرار الاقتصادي للبلد والذي نعكس بدوره بشكل أساسي على ملف التنمية وايجاد فرص عمل وإصلاح الراضي والهجرة من الريف الى المدينة الخ ....

ولكي نعالج مشكلة الأمن الغذائي يجب القيام بتحديد أهم العوامل التي تساهم في تفاقم تلك المشكلة وعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، وأهم هذه العوامل[١]:-

- تزايد الطلب على الغذاء وسببه في واقع الأمر مسبة تزايد السكان المستمر في العراق ومعدل نموه السكاني، والذي قد يصل الى ٤% ، كما ازدادا نمو الطلب على معدلات نمو العرض.
- التغييرات المناخية الناتجة عن الاحتباس الحراري والذي أدى الى ارتفاع درجات الحرارة وقلة المياه.
- أنتشار ظاهرة اللتصحر وازدياد نسبة الملوحة بشكل مستمر والذب أدى بالنتيجة الى انخفاض اننتاج المحصول بالزراعي، حيث يقدر فقد العراق ما مقداره تقريباً ٥% من الأراضي سنوياً.
- قلة االموارد المائية وعدم كفايتها لسد العجز الحاصل في قطاع الزراعة بسبب تجاوز الحاصل على حصة العراق المائية هذا وبالإضافة الى عدم انتظام هطول الأمطار في العراق بصورة عامة.
- عدم وضع استراتيجيات زراعية وقصورها وسوء التخطيط في هذا المجال مما أدى الى تراكم الأخطاء وهذا أدى بالنتيجة الى نقص الانتاج الغذائي.
- سوء استخدام عامل التكنولوجيا في تحديث وتطوير القطاع الزراعي وعدم مواكبة التطور في التعامل مع المشاكل الزراعية ومشاكل الري.
- الصراعات المحلية والخارجية للعراق ساهم بصورة مباشرة في عدم استقرار الزراعة والري وإهمال الحكومات المتعاقبة لها، حيث تم تجنيد استخدام الموارد المائية في المجهود العسكري دون الإقتصادي، كما أن ميزانيات الدولة الخاصة بتطور قطاع الماء والزراعة تم توجيهه لغرض رفد المجهود الحربي.

من خلال كل ماذكر، يجب أن نعلم أن معالجة التحديات آنفة الذكر هو الذي سيساهم بصورة مباشرة في تحقيق الإكتفاء الذاتي للعراق ، وهذا يجب أن يتم من خلال وضع استراتيجية واضحة وخاصة بهذا الشأن وبعيدة الأمد لدعم أهم بوابة من بوابات الإستقرار الأمني والعسكري بل وحتى السياسي ، فتنوع الخطط الاستراتيجية يجعل من مهمة تحقيق الأمن الغذائي أمر في غاية السهولة.

٢.تنوع مصادر التبادل التجاري:

يعتقد الكثيرون من أن عملية التبادل التجاري بين الدول تقلل من كفاءة المنتوج الوطني العراقي وكساده ، مما يقلل فرص العمل التي تتسم بها مراحل الإنتاج الوطني من زراعة الى تسويق وهذا يمكن أن يقوض الأمن القومي للدولة نتيجة تفشي البطالة والفقر الخ....، الا انه في حقيقة الأمر هذه نظرة قاصرة اذا تم النظر اليها من هذه الزاوية الضيقة ، فلو أنه يوجد قانون يحمي المنتوجات الاستهلاكية الوطنية ، لما كان هناك تخوف من طبيعة ذلك التبادل. فتكمن أهمية مصادر التبادل التجاري بما يلي[٢]:-

- يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية والحد من الكثير من حالات الفقر وذلك من خلال زيادة فرص الاستثمار من خلال تطوير القطاع الخاص والذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج .
- يمكن أن يساعد على زيادة في الصادرات ، فمسألة التبادل التجاري لا يقوم فقط على الاستيراد، وهذا يتم من خلال السماح للدول المتقدمة في هذا المجال بالدخول الى الاسواق المحلية.
- يعزز حالة تشجيع الإبتكار، وهذا يتم من خلال التبادل المعرفي وبالأخص من خلال الاستثمار الأجنبي.
- يقوم بتعزيز القدرة الانتاجية من خلال مساعدة الدول النامية على تقليل من تكلفة البضائع المدخلة، والمساعدة من خلال الحصول على أموال، ويتم من خلال الإستثمارات وزيادة القيمة المضافة على منتجاتها.
- تقوم بتوفير فرص عمل للشركات المحلية والمشاركة في الأسواق الجديدة، وهذا يؤدي الى توسعة الأعمال التجارية و إزالة كافة الحواجز وتسهيل مساعدة عملية التصدير.
- تؤدي الى تقليل نفقات الحكومة، وهذا يتم من خلال توسيع مصادر توريد السلع والخدمات وتحقيق المنافسة للمشتريات الحكومية.
- خلق فرص عمل جديدة من خلال دعم القطاعات الإقتصادية المتنوعة والتي تؤدي الى وجود وظائف مستدامة وارتفاع دخل الفرد وهذا يؤدي الى تحسين المعيشة.
- التبادل التجاري يؤدي بالنهاية الى تعزيز العلاقات بين الدول والذي يؤدي الى الإستقرار والسلام والتبادل الحرلمنفعة الناس.

٣.إنشاء مناطق صناعية مشتركة:

يُحقق إنشاء تلك المناطق الى توطيد العلاقات بين الدول المشتركة في ذلك هذا على الجانب السياسي ويقوم بتوسعة إقامة المناطق الصناعية الأجنبية التي تؤدي الى دعم الإقتصاد

القومي العراقي ، حيث يساهم في خفض الواردات الأجنبية وزيادة في التصنيع المحلي، هذا الى جانب استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الهائلة والتي يتم وضعها في هذه المناطق[٣].

كما يجب أن يكون هناك برنامج استراتيجي مرتبط بسياسة الدولة العليا في العراق من أجل تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، حيث يمكن أن يركز البرنامج على عدة قطاعات إنتاجية رئيسية وهي الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية والتعدين، كما يجب إصلاح الأنظمة والتشريعات لتواكب التطور في تلك المجالات وايضا في مجالات البنى التحتية وإصلاحها، وتخصيص الأراضي الصناعية من أجل تحقيق التبادل الصناعي المشترك وإيجاد مناطق صناعية إقتصادية خاصة في البحث والتطوير، وكالآتي[٤]:-

- في مجال الطاقة: يجب زيادة إنتاج الغاز ورفع سعة شبكات التوزيع والحفاظ على تنافسية مستوى الصناعة من خلال طرح أسعار تنافسية وتعزيزقطاع الكهرباء من خلال إعادة هيكلة القطاع ورفع كفاءة التولية وإمتلاك الطاقة الكهربائية كما يجب تعزيز مساهمة الطاقة المتجددة.
- في مجال الصناعة: يجب تطوير الصناعات الواعدة والتي تؤدي الى زيادة مساهماتها في الناتج المحلي، وتوطين الصناعات العسكرية وتوسعة مجال الصناعات ذات العلاقة بالنفط والغاز وتطوير قطاع الصناعات الغذائية والإستزراع المالي.
- بالنسبة للخدمات اللوجستية: يجب إنشاء منصة للتصدير و إنشاء منصة شبكة توزيع إقليمية، وكما سمكن أن تُؤسس شبكة توزيع محلية فعالة لدعم سلسلة التوريد الصناعية والخدماتية.
- أما التعدين: فيمكن رفع من مستوى القيمة الإستكشافية للتعدين والصناعات الوسطية والتي تقوم في النهاية برفع مستوى الاستخراج بكافة مجالاته.

ثانياً: إيجاد خطط استراتيجية متنوعة

يعرف التخطيط الإستراتيجي على أنه " عملية إتخاذ قرارات مستمرة بناءاً على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القررات، وآثارها في المستقبل وتنظيم المجهودات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وقياس النتائج في ضوء التوقعات عن طريق توفر نظام للتغذية المرتدة للمعلومات[٥]"، وهذه إحدى التعريفات الخاصة بالتخطيط الإستراتيجي، كما عرفت على إنها " نشاطات منظمة وشاملة تركز على تفسير وفهم متغيرات البيئيتين الداخلية والخارجية للمنظمة وتحديد القضايا والموضوعات الإستراتيجية التي تواجه المنظمة ووضع الإستراتيجية الملائمة للتعامل معها"[٦].

وفي العادة يتم التخطيط الإستراتيجي على المستوى المؤسساتي بدل من وضع خطة إستراتيجية بكل وحدة أو قسم من تلك المؤسسة، كما يمكن وضع خطط إستراتيجية على مستوى العراق ،

وهذا لا يمنع من قيام كل وزارة أو هيئة أو مراكز بوضع خطة إستراتيجية خاصة بها ما دامت لا تتعارض مع الخطة الإستراتيجية الشاملة للدولة، ويتماشى مع غايات و أهداف الدولة العامة[٧].

المبحث الثاني

تطوير الاستراتيجية الامنية في العراق

من أجل وضع مؤسسة أمنية معينة خطة أستراتيجية يجب عليها أن تكون واضحة الؤى فيما يخص ما تريد تحقيقه، ومن أجل أي غرض والكيفية التي تتم من خلالها، وفي سبيل تحليل ما هو متوقع بالضبط من الخطة الاستراتيجية، واذا ستشمل وماهي الأدوات والعمليات التي ستدعمها، وكيف سيقاس ويرصد إنجازاتها وتنفيذها ، فالخطة الإستراتيجية وتطويرها يجب أن يحظى بتأييد أصحاب القرار وتشكل أولوية في سلم أعمالهم ومتابعتهم لها، وينبغي لأصخاب القرار التدخل المباشر في تغيير بنوده وأن تعارض ذلك مع اصخاب الإختصاص، كون تطوير الإستراتيجية الأمنية مرتبط بسياسة الدولة العليا، ولكن هذا ايضا مرتبط بصلة الخطة الأستراتيجية وتطويرها بالموارد التي جب أن تكون أحد أولويات وضعها من أجل تعزيز وتطوير الإستراتيجيات الأخرى ، لأجل الحصول على تكامل استراتيجي لكافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية وحتى الثقافية، واستخدام أمثل للموارد والتي تهيء في ذات الوقت تطوير الإستراتيجية[٨] ، وهذا يوجب وضع ميزانية مالية عامة للدولة وسياستها العليا وهذا الذي يجعل من عملية تطوير المؤسسات الأمنية والإستخبارية في العراق عن طريق وضع وتطوير استراتيجيات أمنية واستخبارية تأخذ شكلا ومنحنياً هاماً في السيطرة على مدخلات العمليات الإرهابية والإجرامية.

أولاً: متطلبات الإستراتيجية الأمنية في العراق

تنحى معظم الدول الى بناء مؤسسات امنية وإستخبارية منيعة، ذات مواصفات عالية في تشكيلاتها وهيكلتها، وهذا لا يعتمد في الضرورة على منهج واحد أو أساس تشكيلي معين، فبناء تلك المؤسسات في تشكيلاتها وتنسيقاتها تختلف من دولة الى أخرى، وحسب متطلبات الوضع الأمني والدفاعي لها، إلا أنه وفي ذات الوقت توجد تشكيلات ثابتة لا يمكن تغييرها بأي حال من الأحوال، حيث تمتاز تلك المؤسسات الأمنية والاتخبارية بالتجديد المستمر لتواكب والتحديات المستمرة التي تواجه الدولة وفي الأخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للدول. ومن أجل تعزيز أي استراتيجية يجب توافر متطلبات ومقومات أمنية تضع تلك الإستراتيجية على الجادة الصواب لرفع منسوب الدعم اللوجستي الذي يشكل الإطار الذي تنطلق منه تلك الاستراتيجية.

١.الإستناد على الأسس العلمية:

إن الأساس في قيام اي مؤسسة أمنية هو إعتمادها على أسس و أطر علمية رصينة، تجعل تلك المؤسسة سائرة على خطوات أكاديمية بحتة ترسمها إستراتيجيات ذات طابع إدراكي تتبنى عدة نظريات أمنية وإستخبارية ويرسم بناء هيكلته على مدارس أمنية ذات باع طويل في هذا الإتجاه، كما يجب الإعتماد على الاتجاهات الفكرية المتبلورة في الشأن الأمني والاستخباري، كما يوجد هناك دراسات وخطط سابقة ، حيث أن وجود مثل هكذا تجارب يمكن من الإستفادة منها من خلال معرفة الأخطاء وومعالجتها، وعلى أي حال فإن هذا المبدأ العلمي وجد كنتيجة محتمة لوجود الجريمة المنظمة والعمليات الإرهابية الحديثة، فعالم الجريمة المنظمة والإرهاب تجاوز الكثير من حواجز الفهم الأمني والإستخباري رغم تطور الإجهزة والعامل التكنولوجي المتوفر لديها، إلا أن الإنفتاح العصري وتطور إستخدام وسائل الأنترنت جعل من الصعوبة بمكان السيطرة على العقلية الإجرامية التي يفكر بها هؤلاء ، لذا أصبح من الضرورة القصوى وضع دراسات علمية نفسية مستفيضة و أخذ عينات والتحقيق معها من هؤلاء لإيجاد فرص أكبر لفهم ضبابية تلك العقلية وإنعكاساتها. ذلك أن الجريمة المنظمة والعقلية الإرهابية إجتازن مراحل تطور وانتقالات سريعة عما كانت عليه في القرن الماضي، كما بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق، وعلى نحو خطر ولم يسبق له مثيل في التأريخ الأمني والإستخباري أو حتى الجنائي[٩].

٢.مركزية التخطيط وذاتية التنفيذ:

لكي تنجح اي خطة أمني أو إستخبارية محكمة يجب أن يكون التخطيط لها ضمن إطار قيادة واحدة، حيث تكفل وتسمح للإجهزة المختصة إيجاد تولزن وتنسيق حقيقي وضروري يبين خطط التشكيلات المختلفة، وكذلك تحقيق أعلى درجات التنسيق عند التنفيذ، كما أن مركزية التخطيط تجعل إمكانية مواجهة الإشكاليات والمعوقات قضية أسهل ، والتي لا تدخل في إطار إختصاص تشكيل معين من الأجهزة الأمنية و الإستخبارية، إلا أنه في ذات الوقت يجب أن تكون مرحلة تنفيذ الخطة الأمنية والإستخبارية ضد تشكيل معادي أو إجرامي أو إرهابي على عاتق التصنيفات والتكيلات الأمنية والإستخبارية كل ضمن إختصاصه وموقعه وقدر تعلق الأمر به[١٠].

٣.مرونة التخطيط والإلتزام في التنفيذ:

إن طبيعة العمل الأمني والإستخباري يجب أن يبنى على أسس معينة ومن أهم تلك الأسس المرونة في وضع الخطط، وذلك يتم من خلال إجاء تخطيطي إستباقي ووضع بدائل

محتلفة حول طريقة تنفيذ الوتجب الأمني الخاص بالهدف من خلال إبلاغ مجموعة من التشكيلات الأمنية والإستخبارية و إعتماد لإكثر من خطة طارئة في حال وقوع ظرف معين ، بلإضافة الى تستدراك عامل المكان وايضاح مخططات تعتمد على دراسات تنبوئية محورية تقوم على اساس الفهم الإدراكي للهدف في حال وقوع اي مشكلة إحتمالية إثناء التنفيذ والوصول الى الهدف، وهذا يجعل من تنفيذ الواجب أمر يمكن التخكم به والتكهن بمسارته دون الوقوع بخطأ بديهي، فعلى الرغم من أن التكتيك الأمني والإستخباري يوجب الإستعانة بأشخاص مدربين للتمكن من الهدف إلا أن وجود خطة بديلة يجرد الخطة من أي فشل محتمل.

إن إشكالية الإلتزام في التنفيذ تكون في كون الأجهزة الأمنية والإستخبارية لا تملك الحرية في إختيار شكل ونوع التخطيط لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد أمننا الوطني، بل يجب أن يكون هذا التخطيط وليد اللحظة والظروف الأمنية القائمة والتي ينبغي أن يكون التخطيط لتنفيذها حسب حاجة المجتمع في ظل ما يتخذ من ظروف أمنية، وبهذا الشأن فإن صلاحية وضع الخطط الأمنية رهينة بملائمتها شكلاً ومضموناً للأوضاع التي مهما تتغير يجب أن تصاغ وفق هذه الظروف والتغيرات المرتبطة بها بشكل أو بآخر، مما يجعل عملية التخطيط مسألة صعبة وبالغة التعقيد لأنها تحتاج الى التحديث والإضافة لمواكبة حالة التغيير التي تتسم بها الظروف التي من أجلها وضعت. إن السمة المهمة في كون الخطة الأمنية يجب أن تتسم بالمرونة وقابليتها على التغيير والتطور التدريجي، وفقاً لمعايير وقيم جديدة منظمة تؤدي الى التنبؤ بالظواهر قبل وقوعها، وهنا يمكن أن نجد الحلول الكفيلة لمواجهتها حتى لا نتفاجيء ونفقد القدرة على التكييف ، وحلها بصورة غير مؤثرة[١١].

٤.الواقعية في الفهم والإدراك الأمني:

يُعد فهم الوسائل والأساليب وموائمتها مع التطبيق الواقعي الذي تنتهجه الجماعات الإجرامية والإرهابية من أهم درجات الحس الأمني والإستخباري العالي، والذي يجب أن يتمتع به أفراد المؤسسات الأمنية والإستخبارية، فدرجة تنفيذ المهمة تعتمد بصورة ثابتة لا تقبل الشك على الواقعية في فهم وطريقة تفكير هؤلاء، فلا جدوى من وجود وسائل و أساليب حديثة في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهابية مالم يوجد هناك أمكانيات علمية ونفسية وعقلية تفسيرية تعاضد التطور الحاصل في إستخدام الوسائل و الأساليب الحديثة في القضاء على الجماعات الإرهابية و الإجرامية، ليس فقط هذا ولكن يجب أن تكون عقلية التفكير الأمني والإستخباري مبني على فرضية تحليلية قائمة على أسس مبثبتة في الإستراتيجيات الفكرية الحديثة، يضاف اليها آراء الأكاديميين والمختصين في الشأن الأمني والإستخباري، وهذا يؤدي في النهابة الى إستنتاجات

أمنية واقعية بعيدة عن البيروقراطية الإدارية التي يمكن أن تعطل من عملية التنفيذ السريع ولكن من دون إهمال القيادات العليا وسلسة المراجع المختصة وتوجيهاتها بذلك الإتجاه.

ثانياً: مقومات الاستراتيجية الأمنية في العراق:

تفرض التحديدات الجديدة على العالم عامة وعلى العراق خاصة ايجاد وتطوير سبل استراتيجية جديدة ،توافق والتحديات المفروضة، وبهذا كل ما يمكن أن نراه نسخة متكررة من تجربة أمنية أو مكررة بالنسبة للاستراتيجيات الأمنية الموجودة يجب أن يتم إعادة صياغتها أو إيجاد بدائل لها لتتفاعل مع التحديات الأمنية.

١.صياغة تشريعات وأنظمة تناسب الأجهزة الأمنية:

يمثل وضع تشريعات و أطر قانونية سليمة للأجهزة الأمنية شرطاً ضرورياً لضمان مستوى عالي من الشفافية والكفاءة في فرض القانون و إيجاد سبل واقعية لدعم الأجهزة الأمنية والإستخبارية، والذي يجعلها تتسم بفعاليتها ونجاعتها في تنفيذ المهام الموكلة إليها، كما يحدد إختصاصاتها وضمان خضوعها للرقابة بسبب الأسباب التالية[١٢]:-

- يُحدد هذا الإطار القانوني أدوار متعددة ومختلفة للأجهزة الأمنية والمهام المكلفة بها.
- يُحدد الإمتيازات الممنوحة للأجهزة الأمنية والإستخبارية و أفرادها والقيود المفروضة عليها من صلاحيات وقرارات.
- يُحدد صلاحيات ودور المؤسسات التي تدير الأجهزة الأمنية وتفرض المتابعة والرقابة عليها.
- توفر القاعدة اللازمة لإجراء المسائلة، حيث يقوم بوضع حداً واضحاً للسلوكيات القانونية وغير القانونية.
- يعزز ثقة المجتمع ويرسخ شرعية الحكومة والأجهزة الأمنية التابعة لها في نظر المواطنين.

وواقع الأمر في العراق، ان النظام السياسي قبل عام ٢٠٠٣ يختلف عنه ما بعده، حيث أن التحول السياسي الهائل الذي شهده العر اق في هذه الفترة تما تبعها من أقرار دستور ديمقراطي دائم للعراق عام ٢٠٠٥ عن طريق استفتاء عام ، وتبني نظام ديمقراطي برلماني وجب تغيير ومراجعة كافة التشريعات والأنظمة الخاصة بالأجهزة الأمنية، وهذا يؤدي الى مراجعة شاملة تستهل عملية إصلاح القطاع الأمني في العراق ، وإعداد صياغة تناسب وشكل النظام السياسي الجديد، حيث أن شكل النظام السياسي في العراق (البرلماني) وجب وجود مراقبة ومتابعة شديدة لعمل الأجهزة الأمنية والإستخبارية من خلال لجان مختصة بهذا الشأن. أما أهم المبادئ العامة التي يرتكز عليها الأجهزة الأمنية، فهي[١٣]:-

- المحافظة على السلم والقانون والنظام العام.

- حماية الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها الأفراد و أحترامها.
- منع الجريمة المنظمة ومحاربتها.
- تقديم المساعدة والخدمات الأمنية للمجتمع.

٢.وحدة القيادة المركزية:

من أهم عوامل نجاح اي مؤسسة أمنية أو إستخبارية إستجابة العاملين فيها من مواقع فرعية لقرارات متمثلة بالقيادة العليا للأجهزة ، و إعتماد وحدة قاية مركزية يترتب عليه عدم وجود أخطاء محورية وعدم خضوع القرارات ذات الشأن الأمني والإستخباري لمزاجات المؤسسات الفرعية لها، كما أن الصلاحيات التي يتم التعامل بها بالأساس تمنح للقيادة المركزية لكل جهاز أمني أو استخباري.

أن أهمية وحدة القيادة المركزية في الأجهزة الأمنية ينبع في كون أن جميع العوامل التي تحكم تلك الأجهزة تتسم بالتغيير، وهذا التغيير سواء كان على المستوى الداخلي للدولة أو الخارجي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار، كما يجب أن يذكر أن عملية التغيير المستمر في الدولة (خاصة دولة مثل العراق) والتي طالتها عام ٢٠٠٣ ، يجعل من تلك المؤسسات عرضة للضعف، وهنا ان تلك المؤسسات الأمنية تكون أكثر حاجة لإدارة التغيير منها بالأساليب العلمية والمنهجية، حيث لا يوجد لدى الدول ذي خصوصية يميز بين جهاز أمني معين وجهاز آخر، نظراً لإتباع الدول والأجهزة الأمنية فيها الى مناهج معتمدة عالمياً واستمرارها بإتجاه أكاديمي دون تغيير[١٤].

وواقع الأمر، أن وحدة القيادة المركزية هي مسألة نسبية التطبيق، لأن عملية إتخاذ القرارات الأمنية المهمة تختلف من مؤسسة الى أخرى ومن جهاز أمني الى آخر، كما أن شكل المنظمات والهيئات تلك تختلف في هيكلتها، وبالتالي فأن تحديد درجة وحدة القيادة المركزية لأي جهاز أمني لا سيما في العراق يعتمد على الآتي[١٥]:-

١)حجم المؤسسة: زيادة حجم المؤسسة يعني تعقيد عملياتها ، وهذا الوضع يؤدي الى التعقيد فب عملية إتخاذ القرارات والتي سوف تحتاج الى وقت أطول لتحليل المعلومات ودراسو المعضلات المختلفة، وهذا يؤدي الى زيادة الأعباء على كاهل القيادة الإدارية االعليا، وهنا يصبح التفويض للدرجات الأدنى في الأجهزة الأمنية ضبوبة ملحة.

٢)التداخل والتقاطع في أنشطة العمليات:عندما تزداد درجة التقاطع في العمليات يجب أن تطبق المركزية في وحدة القيادة في اتخاذ القرارات حتى يمكن الحصول على جميع المعلومات الخاصة بإتخاذ القرارات من مصدر واحد.

٣)شخصية المنتسبين وكفائتهم: إن مهارة المنتسبين وصفاتهم الشخصية فيما لو تمتعت بقدرات فكرية وذهنية تحقيقية يُعد عاملاً مؤثراً في عدم الحاجة الى اللامركزية في وجدة القرارات.

٤)إندماج وتوافق الأهداف: عندما تكون أهداف المنتسبين في الأجهزة الأمنية والإستخبارية متوافقة مع أهداف أقسام و إدارات المؤسسة الأمنية أو الإستخبارية ، وبالتالي متوافقة مع الهدف العام لتلك المؤسسات ، وذلك يعني إمكانية تحقيق مستوى عالي من التنسيق وبهذا لا توجد حاجة الة وحدة القيادة المركزية.

٥)عقلية القيادة وذهنيتها الأمنية: هنا نقصد بها التفكير التي يمكن يقوم على اسلوب قيادة المؤسسات الأمنية وطريقة التفكير وتحليل المعلومات لديها، وكيفية التعامل معها مع الأخذ بنظر الإعتبار العوامل المؤثرة بذلك، وهذا ما يقصد بكفاءة القيادة ، حيث أن قدرتها وإمكانياتها في القيام في تحقيق الأهداف التي من أجلها تأسست تُوجد الضرورة القصوى في إتخاذ القرارات السريعة بإعطاء اوامر مركزية أو إعطاء صلاحيات للتشكيلات والمديريات والأقسام الأدنى لتحديد صيغة وشكل الهدف.

٣.توفير الإمكانات التكنولوجيا الحديثة:

يُعَد الدعم اللوجستي وتوفير إمكانيات معينة بالإضافة الى مواكبة تطور التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال من أهم مقومات إدامة زخم الإستراتيجية الأمنية. كما أن إيجاد الإستخدام المناسب للتطنولوجيا ونظمها يمكن أن يكون الأساس في تحقيق أهداف تلك الأجهزة، وهذا الأمر ينطلق من قدرة تكنولوجيا المعلومات على تحقيق وصول سريع للمعلومات كما يساهم في إدامة وتطوير قدرة الأجهزة الأمنية والإستخبارية على الإبداع والإحتراف، وجعل هذه القدرات الإحترافية تتوافق مع عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية الأمنية، مما يؤدي الى الى التنسيق بين العمليات المختلفة للأجهزة[١٦].

تتبع أهمية العامل التكنلوجي في المجالات الأمنية والاستخبارية من عدة اشكال، وكالآتي[١٧]:-

- يؤدي الى سهولة العمل الذي يهدف الى دعم المشاركين في العمل الأمني بإمدادهم بمخرجات ذات جودة وفاعلية أكبر.
- زيادة قدرة منسبي تلك المؤسسة عل جل المشاكل وبناء علاقات أمنية واستخبارية والتواصل مع الجهات ذات العلاقة.
- رفع مستوى التحقيق في انشطة منع الجرائم والقدرة على عمل التحريات و أعمال البحث الامني والجنائي وتحقيق نتائج ايجابية في تقليل أعمال الإخلال بالأمن العام.

- تحقيق كم أكبر من المعرفة لرجال تلك المؤسسات مما يساعد في تحليل المعلومات والإستجابة لها والمعرفة المسبقة بمسببات الجرائم والعمل على منعها والقضاء عليها.
- استخدام شِبكات وأجهزة اتصال حديثة معتمدة على التكنولوجيا الحديثة من اجل سرعة الاستجابة وتحديد شكل وحجم الفعل الاجرامي مع رد فعل مناسب مع الحادث.
- بإستخدام تكنولوجيا معلومات فإن قاعدة المعرفة ورفع مستواها ستكون متاحة لجميع المنتسبين في المجال الأمني والإستخباري، وذلك يحقق عدم مركزية إمتلاك البيانات والمعلومات بما يؤدي الى سهولة اتخاذ القرارات.
- أهمية الإستفادة من نظم المعلومات الجغرافية للإستفادة من ربط قاعدة البيانات العادية بالبيانات الجغرافية من اجل المساعدة في اتخاذ القرارات.

إن الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة يساعد في إنجاح عمل تلك الأجهزة ويجعلها أكثر دقة بصفة عامة وخاصة منها الأجهزة الأمنية والإستخبارية بشكل خاص، وذلك لما تقدمه تلك الأجهزة من خدمات للفرد والمجتمع العراقي على صعيد الأمن و إحلال النظام، ويترتب على توفير وإستخدام التكنولوجيا الحديثة العديد من فوائد ومزايا للأفراد والأجهزة الأمنية والإستخبارية العراقية بشكل عام، وأهم تلك الفوائد[١٨]:-

١)الإرتقاء بمستوى الأداء بالنسبة للأجهزة.

٢)فعالية إتخاذ القرارات المهمة.

٣)تنمية القدرات العملية وفق نظم واضحة وطرق عمل محددة.

٤)تدعيم وترصين نجاح المؤسسات ذات المجالات الإدارية والتنظيمية ذات التعقيد العالي والتي يصعب فيها إستخدام النظم التقليدية.

ويرجع الكثير من المختصين والباحثين في هذا الشأن، أن أحد أهم اسباب نجاح اي مؤسسة أمنية يرجع الى توفير التكنولوجيا الحديثة واستخدامها، حيث أصبح من الضروري أن تواكب تلك المؤسسات ثورة التكنولوجيا وتطويع تلك التكنولوجيا لخدمة أهداف المؤسسات والأجهزة الأمنية والإستخبارية. وم أهم تلك التكنولوجيا الن=تي يمكن إستخدامها، إطلاق المناطيد لرفع الكفاءة الأمنية من خلال رصد نسبة التلوثات البيئية والإشعاعية ورصد ومتابعة الإزدحامات المرورية وتحديث المختبر الجنائي لرفع الأداة الجنائية، كما قد تمكن العديد من الأجهزة الأمنية من كشف العديد من القضايا بفضل كفاءة العاملية في المجال الأمني والإستخدام الأمثل للتقنيات الأمنية، كإستخدام الرادارات الأمنية والكامرات الرقمية بعيدة المدى، وإستخدام أجهزة الحاسوب لكشف الجرائم الالكترونية والفساد، واستخدام القاريء الآلي لفحص الجوازات، والكشف

عن الأحياء والمفقودين بين الأنقاض والحرائق، وأجهزة كشف المتفجرات والكشف المركبات ، وأجهزة فحص المركبات المحتلفة، وإستخدام الوسائل الحديثة في التواصل الإجتماعي[١٩].

لقد تطورت إستخدام التقنيات التكنولوجيا الحديثة في ضوء التطورفي برمجياتها وتجهيزاتها من أجل تنشيط المنتسبين لآكتشاف المعلومات الأمنية والتفكير بحس أمني واسع والقراءة والبحث وحل المشكلات و إكتساب الكثير من الخبرة بعالم المعلومات الأمنية والإستخبارية، والمعرفة بثقافة العالم الحديث، أما أهم الإستخدامات للتكنولوجيا الحديثة في المجال الأمني والإستخباري والتي يمكن انت تستخدم في العراق فهي[٢٠]:-

١)التحقيق التكنولوجي (Technology for Inquiry):

ومثال ذلك، جدولة البيانات الأمنية، نمذجة المعلومات الأمنية، البحث في الأنترنت، الدخول الى قواعد البيانات، و ملاحظة الإتصالات المباشرة، حيث يتم من خلالها الحصول على المعلومات الأمنية والبحث فيها، والتساؤل عما نريد الإستقصاء عنه، وهنا يجد الضابط المختص ماذا يريد من المادة الاستقرائية والبحث عنها سريعاً.

٢)تكنولوجيا الاتصال (Technology Communication):

منها المؤتمرات الفيديوية، البريد الألكتروني وبرامج المحاكاة والمحادثة، وهنا يتم تمييز المهارات الأساسية للمعلومات الأمنية وبما يتناسب مع خصائص الضابط المختص ومن بينها تخديد المفاهيم الأمنية الجديدة، وفهم العبارات التي من خلالها يتم كتابة الأفكار الأمنية والإستخبارية الرئيسية منها والفرعية.

٣)تكنولوجيا بناء المعلومات (Technology for Data Construction):

وأهمها رسم الخرائط الإنسيتسبية للمعلومات الأمنية، و آلية المعلومات و أنظمة التحكم، حيث يتم توظيف تلك البرامج في تصميم برامج بناء المعلومات من أجل بناء شخصية الضابط وتنمية أفكاره الأستراتيجية.

٤)تكنولوجيا التعبير(Technology for Expression):

من خلال برامج صور متحركة ، مؤثرات تصويرية بالإضافة الى القدرات التفاعلية، حيث تستخدم من أجل تنمية قدرات الضابط على ضبط فهم ما يقرأ وما يشاهد ومايسمع،

والتعبير الصحيح من خلال ذلك، ومساعدته على خلق إتجاهات فكرية وميول ايجابية على واجهة المشكلات والتعبير عنها وإقتراح الحلول التي تناسبها.

٤.تأهيل وتدريب العناصر البشرية:

إن تأهيل العناصر البشرية في الأجهزةالأمنية والإستخبارية أمر في غاية من الأهمية والتعقيد والتي تفرضها الظروف الأمنية المعاصرة، حيث أن الساحة الدولية تشهد في الوقت الراهن أزمات سياسية إقتصادية وأمنية ينجم عن ذلك نشاطات وفعاليات إرهابية وجنائية بالغة التكلفة والتعقيد، حيث ظهرت أنشطة إرهابية و إجرامية منظمة ومدربة تدريباً متقدماً على أحدث التقنيات والأسلحة الحديثة سواء في اساليبها أو وسائلها[٢١]، وعلى هذا لا يمكن مواجهة هذه الظاهرة بأساليب ووسائل تقليدية وعناصر بشرية غير مناسبة، وإنما يجب إعداد عناصر على درجة عالية من التأهيل والإعداد والكفاءة تفوق في تدريبها وقدرتها وتسليحها تلك النشاطات والمنظمات والجماعات[٢٢].

يُعَد تأهيل وتدريب الأفراد المنتسبين للأجهزة الأمنية والإستخبارية أهم عنصر من عناصر تقويم تلك الأجهزة، حيث أن العنصر البشري الركيزة الأساسية التي تقوم عليها تلك المؤسسات، لا سيما وأن عملية إتخاذ القرار الأمني و الأستخباري يُعد قراراً سياسياً بإمتياز لآن الأجهزة الأمنية و الإستخبارية هي البوابة الرئيسية التي من خلالها يتم الحفاظ على الأمن القومي للدولة، لهذا نجد أن الأجهزة الأمنية و الإستخبارية في كل بلدان العالم ومنها العراق يجب ان يكون لديها مراكز ومعاهد أكاديمية للتدريب والتأهيل.

لقد تعددت أساليب وأنواع التدريب في مجالات وأختصاصات كافة منها السياسية والإدارية والأمنية والعسكرية، وقد أهتم الباحثون في مجالي الأمن والمخابرات على ضرورة العمل بجدية لتحسين هذا الإختصاص وزج عناصر في الأكاديميات والمراكز البحثية ومعاهد التطوير الأمني والإداري، من أجل الحصول على تشكيل متنوع من الأساليب والآت التعلم ومستوى اللياقة الفكرية والبدنية ومؤسسات الدراسات البحثية ودورات إيتراتيجية من أجل تطوير الأداء والمراقبة وسهولة التكييف مع العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تطرأ على بعض العناصر البشرية، وكيفية التعامل معها، كما أن التدريب الأمني أصبح جزء لا يتجزأ من القيادة المركزية ووحدتها ، فمن أهم أهدافه هو رفع مستوى المؤسسات الأمنية والإستخبارية، والكيفية اتي يتم من خلالها ذلك هو معالج الأوضاع الطارئة التي تحدث، بالإضافة الى تنظيم برامج تدريبية متنوعة وإسناد المهمات و إدارة العمليات من خلال تنمية الحس الأمني وعناصر التحري والمتابعة وتفكيك الأزمات بطرق و أساليب متطورة من خلال التنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية

والإستخبارية بمختلف تشكيلاتها، وبوجود تخطيط شامل ومسبق يحاكي كل المتطلبات والخطط والمناهج من أجل تحقيق ضمانات ونتائج إيجابية مبنية على أسس التعاون المشترك[٢٣].

ومن نافلة القول، تُعد أساليب التدريب في المجال الأمني والإستخباري عنصر مهم، ومن أسس ومباديء وقواعد التي تدعم علم الأمن بكافة إتجاهاته مع الخذ بنظر الإعتبار إستخدام برامج التطوير الحديثة، حيث أنه لا يجب أن يتوقف التدريب على التعليم البدني والإداري فقط، بل التمرن على الأساليب والمناهج الحديثة وما يتلائم والمراحل المتقدمة للتشكيلات الأمنية والإستخبارية، حيث يلعب دوراً مهماً في عملية إختيار العناصر الجيدة وايجاد برامج مختلفة التي تؤهل عمل العناصر الأمنية، أضف الى ذلك وجود آليات تناسب مع توجهات ومتطلبات التدريب الفني والنظري ووضع خطط مناسبة وفق النظريات الأمنية والإستخبارية المطلوبة بهذا الإتجاه، حيث تشمل مراحل التدريب العديد من المهمات والتي من شأنها رفد المؤسسات الأمنية بالتنسيق والتكامل العملي من أجل الإعداد والموازنة لخلق عامل الوعي الإدراكي والفهم الأمني والتركيز على النشاطات الفكرية والإستراتيجية ، وحسب متطلبات التحليل والتدريب والإعداد السلوكي والبدني ، وبالأخص في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة[٢٤].

وواقع الأمر أن هناك الكثير من المشكلات التي تعرقل تأهيل وتدريب العناصر البشرية في الأجهزة الأمنية والإستخبارية العراقية ، أهمها[٢٥]:-

- عدم كفاءة الطلبة الملتحقين بالتعليم الأمني، فالطلبة الملتحقين يشكلون مدخلات النظام التعليمي الأمني الرئيسي، فإذا كانت معليير تلك المدخلات غير دقيقة بهذا تكون المخرجات غير دقيقة ايضاً.
- أغلب الكليات الأمنية تركز على التدريب العسكري والبدني والذي يستنفذ طاقة الطالب الفكرية مما يجعله غير مستوعب للمادة العلمية.
- عدم توفر المكان الوقت الكافيين من أجل البحث، حيث قلة وجود المكتبات حديثة مزودة بمراجع علمية متقدمة في الكليات والمعاهد الأمنية.
- السياسة والاستراتيجية المتبعة في التدريب الأمني والعسكري هو الإعتماد على (مبدأ الطاعة العمياء) والالتزام بالأوامر العسكرية مما يجعل الطلب محدود الإبداع .
- إعتماد أغلب الكليات الأمنية على العسكريين ضمن إطار التدريب ، مما يجعل القاعة الدراسية الى مجموعة من الأوامر العسكرية والذي يؤدي ذلك الى عرقلة إبداع الطلبة وتقليل من المناقشة والحوار والتعمق في البحث.

- غياب فلسفة أمنية وإستخبارية واضحة منبثقة من الواقع الإجتماعي السائد.
- عمومية أهداف التعليم الأمني وعدم تحديدها، كما أن التعليم لا يقوم على نظام وقيم واضحة.
- الفجوة بين النظرية والتطبيق في التعليم الأمني والإستخباري، حيث الاعتماد فقط على التدريب والتأهيل الروتيني.
- شيوع التلقين في الأسلوب الخطابي والتكرار في التعليم الأمني على حساب المنهج الفكري الأمني الإبتكاري، وعدم تقييم التعليم الأمني ومراجعته بين الحين والآخر.
- افتقاد أغلبية الكليات الأمنية والإستخبارية الى الترابط مع مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي وصل الى عدم الإعتراف العلمي بشهادات البعض من تلك الكليات، والذي يضطر الكثير من الطلبة الى الألتحاق ببعض من الجامعات للحصول على شهادة علمية معترف بها.

المبحث الثالث

تطوير الاستراتيجية العسكرية في العراق

لا يمكن فهم قوة الدولة بدون النظر الى قوتها العسكرية ، الأمر الذي يجعل الكثير من الدول الى السعي الى تطوير إمكانياتها اللوجستية والتكنولوجيا في المجال العسكري ووضع ميزانيات مالية هائلة في خدمة تلك المؤسسة ، إلا انه وبعيدا عن ذلك يجب ان تتوفر عدة مزايا في المؤسسة العسكرية كما هو الحال في العراق بعد ٢٠٠٣ ، لكي تجعل من تلك المؤسسة المهمة في مصاف المؤسسات الإقليمية والعالمية حتى يمكنها ان تتفرغ لواجباتها الأساسية والمناطة بها، ومن أهم تلك المزايا:

أولاً: إعادة صياغة العقيدة العسكرية

يمكن تعريف العقيدة العسكرية بعدة طرق مختلفة تبعاً لإختلاف الدول ، حيث ان التعريفات المختلفة تتأثر بشكل أو بآخر بالعوامل الأمنية التي تواجه تلك البلاد أضف الى ذلك التطورات التكنولوجية والتوجهات القائمة والمستجدة، وعناصر السياسة الداخلية في تخصصات وافرع القوات المسلحة كالصراعات والمنافسات المحتملة والقائمة بين صانعي السياسة من المدنيين والعسكريين حول اولويات الأمن القومي والموازنات المالية والتي قد تضطر القوات المسلحة الى تخفيض حجم أهدافها العسكرية، والحقيقة ان هناك تقديرات تعود الى فترة التسعينات من القرن المنصرم يشدد على ان العقيدة العسكرية لا بد لها من أن ترتكز على أمور مختلفة ، ومنها[٢٦]:-

- ضمان الأمن على حساب كافة الدول الأخرى وتخفيض مستوى الأمن الكلي.
- ضمان الأمن القومي بمعادلة الخطر وموازنة الأمن الكلي.

•ضمان الأمن القومي عن طريق زيادة شعور الدول الأخرى بالأمن ومن ثم إضعاف مصادر الخطر.

بناءاً على كل ماذكر يمكن تعريف العقيدة العسكرية على انها " مجموعة من القيم والمباديء الفكرية التي تهدف الى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء واستخدام القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية"[٢٧]، ومن خلال هذا التعريف نجد ان العقيدة قد اعطت بعداً فكريا للعقيدة العسكرية كما حاولت ان تربطها بعدة نظريات ثابتة في العلوم العسكرية المختلفة من اجل تحقيق اقصى غايات الفهم العلمي والأكاديمي للعقيدة العسكرية وربطها بصورة مباشرة بمفهوم المصلحة الوطنية لإعطاء طابع الإرتباط الروحي والمعنوي الذي يربط الأفراد بأوطانهم.

على الرغم من ان العقيدة العسكرية يجب الا تتأثر بالإختلافات السياسية والتوجهات الضيقة للحكومات ، كونها تمثل احد اسس وركائز الأمن القومي للدول ، كما يجب ان تبقى المؤسسة العسكرية بعيدة عن التغيرات السياسية الحاصلة لأنها بواقع الحال يجب ان تكون مستقلة عن كل التغيرات السياسية الشكلية الحاصلة في عمليات التغيير السياسي ، وان لا تشكل عنصر قوة للسلطات الحاكمة بل انها تمثل بعداً واضحاً لأمتداد الشعوب وحرياتها وحمايتها ، نجد ان هذه الشروط قد تزعزعت في ظل النظام قبل ٢٠٠٣ ، حيث تم إدخال الجيش العراقي والمؤسسة العسكرية في سلسلة من الصراعات والنزاعات السياسية والمتمثلة بقرارات فردية غير مدروسة جعلت ارتباط الأفراد العسكريين والمنتمين للمؤسسة العسكرية مجرد ارتباطاً شكلياً غير مؤمنين بعقلية العقيدة العسكرية التي جعلت من مؤسساتهم مجرد اداة ارتباط لتلك الحروب والصراعات التي لا مناص منها ، حيث انهكت تلك الحروب والصراعات ارادتهم وارتباطهم الروحي والعقلي ابتداءاً من حرب الخليج الأولى والثانية الى الحرب عام ٢٠٠٣، بهذا انهارت فكرة وجود كيان عسكري مؤسساتي يمثل الإنتماء الوطني لهم.

كما أدت الظروف بعد ٢٠٠٣ الى وضع العراق في موطن لا يحسد عليه حيث مر العراق بمرحلة اللادولة بعد إحتلاله من قبل القوات الأمريكية، وتم تنصيب حاكم مدني على العراق (بول بريمر) والذي قام بحل المؤسسة العسكرية والأمنية ، والتي أدت الى إنهيار حالة الإستقرار والأمن الذي كان يتمتع به العراق ، الأمر الذي أدى الى إرتفاع منسوب التهديدات التي تواجه البلاد منها الداخلية متعلقة بالمجاميع الإرهابية والمجاميع الخارجة عن القانون ، وأخرى خارجية منها، الأطماع الإقليمية والدولية لجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات ما بين الدول ، أضف الى سعيها لجعل العراق بيئة مستهلكة للبضائع الإقتصادية لها. لذا كان من

الضروري وجود عقيدة عسكرية جديد لعراق مابعد ٢٠٠٣ تستند على عدة أسس ومباديء، يجب توفر تلك الأسس والمباديء في المؤسسة العسكرية العراقية من أجل تطويرها ومواكبة التغييرات التكنولوجيا العسكرية ، حتى تكون في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال ، ومن أهم تلك الأسس والمباديء التي تدعم ذلك هي[٢٨]:-

- المباديء الأساسية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في كافة المستويات.
- وجود دليل رئيسي لبناء وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها من أجل استخدامها عند الحاجة.
- وجود دليل موحد لكافة النشاطات والأعمال العسكرية وبكافة المستويات للدولة.
- المباديء الأساسية لأي عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها أو حجمها.
- قاعدة أساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه إستخدام القوات المسلحة.

ثانياً: تعزيز هيبة الدولة

بداية ينبغي القول ، ان هيبة الدولة لها دلالات وقيم معنوية ، ومن ثم تنحدر بعد ذلك الى التصنيف المادي الأساسي المرتبط بجوهر فرض القوانين والتعليمات على حدودها والتي من واجب افرادها المتتمين لتلك الدولة احترامها، إن من أهم التحديات التي تواجه الدول وتأسيس ركائزها منذ نشؤها هي ظاهرة مايسمى بهيبة الدولة، هذا المفهوم كان في واقع الأمر مدعاة يواجهها الفلاسفة والمفكرين والمختصين في دراسة ما بعد قيام الدولة والحكم وشؤونها، لأن منذ محاولات تسليط الضوء على اقامة الدول، ارتطم تطبيق هذا الأمر بسلسلة من التعقيدات والمعرقلات والتي تتضمن في حيثياتها حول الكيفية التي سيتم بها تقنين كل الأعمال والعمليات وهيكلتها ضمن اطار الدولة بعيداً عن ظهور جماعات او افراد يعملون خارج المؤسسات، حيث كانت هذه الإشكالية تمثل تحد خطير لإقامة الدولة في مراحل تكوينها وبعد ذلك، لذا ومن باب الخروج من مأزق التناقضات أخرجت تلك الدول المقامة حديثاً بمفهوم ما يسمى بالخارجين عن القانون أو النظام أو حتى بعدم المبايعة أو عدم الولاء ... الخ ، كلها مفاهيم جاءت لمحاصرة من يستهدفون هيبة الدولة بإعمالهم التي لا تقع ضمن الشرعية التي اقيمت من ضمنها الدولة في اوائل نشوءها، وبهذا المعنى اصبح من لا يعمل مع الدولة و لا يرتبط بأحد مؤسساتها و لا ينصاع لقوانينها يستهدف هيبة الدولة وارادتها .

بالنسبة للعراق ، فمفهوم هيبة الدولة كان ولا يزال يعاني الكثير من سوء الفهم سواء بين الطبقات الإجتماعية او على مستوى الطبقة السياسية والنخب الحاكمة، أو حتى تفسيرها وتداولها بين المثقفين ، حيث مر مراحل ادراك مفهوم هيبة الدولة في العراق وشابه الكثير من التناقض والتذبذب في التطبيق ، نتيجة للتوجهات الدينية والقومية والأثنية المكون لها المجتمع العراقي من

جهة وكذلك طبيعة النظام السياسي التي مر بها العراق منذ اسقاط الملكية عام ١٩٥٨ واقامة النظام الجمهوري

على الرغم من الصعوبة والإستحالة لحصر تقنين واحد لظاهرة هيبة الدولة والتي تختلف من مكان الى آخر ومن ومن زمن الى آخر ، فالحقيقة ان كل مظاهر وآليات تنوعها وتغيرها ممكن ان تنضوي بصفة عامة تحت إطارين أو نوعين، وكالآتي[٢٩]:-

- النوع الأول: ومرتبط بالهيبة التي تميز الممارسات السياسية ضمن اطار الدول الديمقراطية والليبرالية التي تحرص على كرامة المواطن ورفاهيته وحق من حقوقه في التعبير عن آرائه وتوجهاته وطموحاته بحرية تامة في مواجهة السلطة التي تعد مجرد وسيلة من اجل تحقيق الأهداف الحضارية للدولة، لذا فإن هيبة الدولة في تلك الدول نابعة من داخل المواطن نفسه ، وليست مقروضة عليه من الخارج، لذا فمن الطبيعي أن يقوم المواطن بإحترام الدولة ويتحمس بالإنتماء لتوجهاتها السلوكية والفكرية اليها .
- النوع الثاني : يتمثل بالهيبة المرتبطة بالممارسات الإجتماعية والسياسية في الدول الإستبدادية والشمولية ، والتي تقوم بفرض هيبتها بصورة قسرية على مواطنيها عن طريق البطش بهم واستخدام العنف والترهيب ضدهم، حيث ان السلطة في نظرها غاية في حد ذاتها من اجل استمرار الرؤساء والزعماء على هرم السلطة ، وبهذا في هذه الحالة فان هيبة الدولة لا تنبع من داخل المواطن الذي يكره النظام السياسي ويضمر له السقوط، إلا أن يتظاهر بإحترام الدولة بل وتقديسها حيث يصل التعامل بوجهين في هذه الحالة.

ومن خلال ماذكر من كلا النوعين السابقين ، يمكن ان نحدد وبشكل واضح في العراق انه قد مر بهما؛ قبل ٢٠٠٣ والمتمثلة بالنوع الثاني ، وبعد ٢٠٠٣ والمتمثلة بالنوع الأول ، الا ان تجربة مابعد ٢٠٠٣ لم تتضح لحد الآن ولا تزال تحتاج الى الكثير من العمل بهذا الشأن ، لأن عملية الإنتقال السياسي التي حصلت عام ٢٠٠٣ وانتقال العراق من الحكم الإستبدادي والشمولي الى حكم ديمقراطي ، جعل من الصعوبة بمكان ان تترسخ القيم والمباديء التي تتمتع بها الهيبة كون ان ترسيخ تلك المباديء تحتاج الى فترة زمنية وتدرج بالتعامل معها، اضف الى ذلك يجب ترسيخ مباديء الديمقراطية والإنتقال السلمي للسلطة ومن ثم يبدأ الحديث عن ترسيخ ومتابعة هيبة الدولة لا سيما فيما يخص المؤسسة العسكرية ، حيث أنها تعد العامل الرئيسي لعكس هيبة الدولة في الداخل والخارج بما تقدمه من خدمات كثيرة منها حماية الحدود والذود عن المواطنين في حالة استهدافهم وتوفير العون حتى في حالة الكوارث الطبيعية ، كما ان المؤسسة العسكرية تستمد قوتها وهيبتها من قوة الدولة وهيبتها ، وبهذا متى ما نجد للدولة هيبة وقوة نجد

ان مؤسستها العسكرية قوية ومتمكنة وذات هيبة وقدرة عالية، اضافة الى جعل افراد المؤسسة العسكرية تؤمن ايماناً مطلقاً بدولتهم وضرورة احترامها وتقديم الولاء والمصلحة العامة ، مما يساهم في قيام افراد المؤسسة العسكرية بواجباتهم وتطوير مؤسستهم على اكمل وجه.

كما ان من أهم العوامل المؤثرة على هيبة الدولة ومرتبطة بها ارتباطاً مباشرً هي سيادة الدولة ، وفي عراق مابعد ٢٠٠٣ اصبحت إشكالية سيادة الدولة وفرض قوانينها على كافة حدودها من أهم المشكلات التي تواجهها ، كما أن مكافحة الجماعات المسلحة التي تعمل خارج القانون تعد من أهم تحديات سيادة الدولة وبسط نفوذها ، لذا من واجب الدولة وانطلاقاً من مبدأ احترام سيادة القانون ، أن تقوم بعدة إجراءات وعلى شكل مراحل لمكافحة نفوذ الجماعات المهددة للأمن الوطني العراقي ، وتقديم الدعم اللازم للمؤسستين العسكرية والأمنية ، وإعطاء الفرصة والمساحة الكافيتين في تنفيذ القانون وحكم السيطرة على الأعمال التي تقوم بها تلك الجماعات سواء كانت ما يحصل منها على الشريط الحدودي للدولة أو ضمن الداخل العراقي.

ثالثاً: عقد الاتفاقيات العسكرية الثنائية والجماعية

تُعَد الإتفاقيات هي صكوك التعاون الدولي ، حيث تسعى الدول من خلالها الى تحقيق بعض من الأهداف بشكل منعزل، حيث يوفر ذلك فرصة لتحقيق هذه الاهداف بشكل أكثر فعالية[٣٠]. للإتفاقيات العسكرية الثنائية والجماعية ،العنصر المهم من ضمن العناصر التي تؤدي بالنتيجة بصورة مباشرة على تطوير المؤسسة العسكرية العراقية ، لاسيما ان تلك المؤسسة وكما سلفنا الذكر تعرضت الى الكثير من الصعوبات والإنهيار الذي استهدف العمق العقائدي لها، وبعد عام ٢٠٠٣ بالتحديد أنفتح للعراق الباب على مصراعيه في الإرتقاء بكافة مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة العسكرية ، عن طريق تقديم المعونات والمساعدات العسكرية والتدريب ، وخاصة من الولايات المتحدة وحلفاءها ، حيث قامت الولايات المتحدة بإعادة هيكلة المؤسسة العراقية، وتقديم له كافة مايحتاجه من دعم ، إلا وعلى الرغم من ذلك بقى أفراد المؤسسة العسكرية يعانون الضعف في عقيدتهم العسكرية والإيمان بها ، ذلك ان هناك تحولاً حدث وهو نتيجة تحول الولايات المتحدة من عدو قبل ٢٠٠٣ الى صديق بعد ٢٠٠٣ وبصورة مفاجئة ، وعلى الرغم كما ذكرنا ان الحاكم المدني اصدر قرار بحل المؤسسة العسكرية إلا ان البون الشاسع ظل يصارع جوهر الداخل العسكري العراقي في هذا الشأن وهذا في واقع الأمر يحسب له لا يحسب عليه لأنه على الأقل كانت لديه الروح العسكرية والعقيدة العسكرية المرتبطة به، لذا كان من الضروري سد هذه الهوة بين ما حصل من إحتلال للعراق وتأثير ذلك على واقع افراد المؤسسة العسكرية ، حيث العامل النفسي كان له الدور المهم في ذلك ، فتلقى افراد المؤسسة

العسكرية صدمة كبيرة إثناء احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية واحتاج الكثير منه الى وقت ليس بالقصير ليمتص آثار هذه الصدمة ويكون مستعداً الى العودة الى المؤسسة العسكرية الجديدة.

تعد اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) وإتفاقية وضع القوات (SOFA) المعقودتان في كانون الأول ٢٠٠٨ ، ودخلتا حيز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠٠٩ من أهم الإتفاقيات الثنائية والتي عقدها العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من خلالهما تم تقديم الدعم والتدريب في كافة المجالات للعراق ومن أهمها دعم وتعزيز وتطوير المؤسة العسكرية العراقية، كما خاض العراق حوار استراتيجي في منتصف حزيران من هذا العام وهو الحوار الذي ارتكز على الاتفاقيتين سالفتي الذكر، ومن أهم ماتناوله الحوار الاستراتيجي ، الجانب العسكري ، الجانب الأمني، والمالي ، ... الخ، ومن خلال هذا الحوار ستقدم الولايات المتحدة عدة حزم من المساعدات العسكرية والأمنية ودعم مكافحة الإرهاب وتدريب القوات العراقية وتقديم الدعم اللوجستي[٣١].

لذا ومن نافلة القول تأتي اهمية عقد الاتفاقيات العسكرية الثنائية والجماعية بالنسبة لعراق مابعد ٢٠٠٣ في عدة محاور:

- كسر حالة الجمود والعامل النفسي الذي كانت تحيط بأفراد المؤسسة العسكرية كون التعامل والتدريب والدعم اللوجستي المقدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها اصبح من طبيعة الحالة السياسية وتوجهاتها العامة بعد ٢٠٠٣، وعدو البارحة اصبح صديق اليوم.
- عقد مثل تلك الاتفاقيات سيزيد من حالة التطور التكنولوجي الحاصل في المجال العسكري ، لاسيما في التدريب وانشاء معسكرات ضمن معايير آمنة ومتخصصة.
- الربط مع مثل تلك الاتفاقيات يفتح الباب لدخول افراد المؤسسة العسكرية الى وضعهم ودخولهم في دورات متخصصة في كافة المجالات خارج العراق مما يجعلهم يفكرون بطريقة اكثر انفتاحا ومنهجيةً، وبعيداً عن معرقلات ترسيخ العقيدة التي يتمتع بها المقاتل من الميول نحو الفئوية والعنصرية ....الخ.
- الإنضمام لمثل تلك الإتفاقيات يجعل العراق يدافع ويتحرك عسكرياً ضمن إطار واحد ضمن هذه الإتفاقيات ويحميه من الإعتداءات الخارجية في حالة وقوعها، وهذا يعزز في داخل المؤسسة العسكرية روح التفاؤل والإقدام كون ان تحركاته ودفاعه عن العراق يتسم بالشرعية الدولية، وتحكمه قوانين واتفاقات ومعاهدات على عكس ما كان يخوضه قبل ٢٠٠٣، مما يعطي دافعاً اخر للإيمان بعقيدته العسكرية.

الخاتمة والاستنتاجات

لايمكن الجزم بأي حال من الاحوال انه يمكن حصر جميع العوامل المؤثرة في تطوير الاستراتيجية الامنية والعسكرية في العراق بعد ٢—٣ ضمن إطار واحد محدد ، فتلك العوامل قابلة للتغير والإنتشار اكثر من قابليتها للحصر ضمن ذلك، والمعطيات التداعيات المترتبة على ذلك مرتبطة بما يسمى بدولة المكونات التي جاءت بها النظام الديمقراطي بعد ٢٠٠٣، ونتيجة لتلك المكونات أوجب حل المؤسستين الأمنية والعسكرية، لهذا كان لزاماً ايجاد توزيع عادل للوظائف والمراكز ضمن إطار تلك المؤسسات. لذا من أهم ما يجب تحقيقه في ملف تعزيز الاستراتيجية الأمنية والعسكرية في العراق ، الآتي:-

١.إبعاد المؤسسات الأمنية والعسكرية عن حالة الشد والجذب التي تشوب طبيعة الصراعات والتناقضات السياسية التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣ ولا يزال يشهد الكثير منها.

٢.خلق بيئة أمنية مستقرة لجذب ووضع استراتيجيات تناسب والقدرات الإقتصادية التي يتمتع بها العراق ، حيث تلك البيئة الأمنية يمكن ان تقدم خيارات للعديد من الدول لجلب استثماراتهم للعراق والمشاركة في رفع مستويات المعيشة والقضاء على البطالة والفقر والجهل.

٣.تحييد العصابات المنظمة والإجرامية والخارجة عن القانون والتي تعبث بأمن واستقرار العراق ، والتي قد تجعل من مستوى تمثيل وضع استراتيجية أمنية وعسكرية عالية الدقة أمر مستحيل،

٤.فرض إرادة الدولة وسيادة القانون ، وإرجاع مهام المنوطة للوكالات الأمنية والإستخبارية لتقييم ذلك والحول دون التجروء على هيبة الدولة وفرض حالة المهابة التي يمكن ان تتمتع بها الأجهزة الأمنية والإستخبارية في تنفيذ وفرض القانون وتطبيقه.

٥.حصر السلاح بيد الدولة والغاء كافة الإستثناءات على ذلك ، كما يجب التعامل مع العشائر والافراد الذين يمتلكون العديد من الإسلحة المتوسطة والخفيفة بنفس مستوى تهديد الأسلحة والخطورة التي تمتكلها العصابات والخارجين عن القانون.

٦.دعم مراكز الحوار ومنظمات المجتمع المدني الخاصة بحقوق الإنسان ، وتكثيف الدورات والمؤتمرات والندوات الخاصة بذلك لإفراد المؤسسات الأمنية والعسكرية ، من أجل تثقيفهم وتعريفه بطرق التواصل مع المجتمع والمواطنين لاسيما في أوقات التظاهر السلمي والمطالبة بالحقوق ، من أجل عدم التصادم بهم والحوار بدل ذلك.

الهوامش

١.حسين سلمان، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي و أمكانيات تحقيقه، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٣/٦/١٨، ص١٧٠-١٧١

2.Benefits of trade for developing countries, www.europe.eu, 17 April, 2018.

٣.محمد العوضي، ٨ مناطق صناعية عالمية ... نقلة إقتصادية وعلاقات سياسية، مجلة أكتوبر المصرية، ١٥ ديسمبر، ٢٠١٩، www.octobermageg.com
٤.برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة تنفيذ عام ٢٠١٨-٢٠٢٠ ، رؤية ٢٠٣٠، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ص١١.
٥.عايدة سيد خطيب، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥، ص٣٨.
٦. فهاد الحمد، التخطيط الإستراتيجي، مطبوعات معهد الإدارة للتخطيط الإستراتيجي، رقم ٢، ٢٠١٣، ص٣.
٧.عصام يحيى، التخطيط الإستراتيجي للدول، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٩، ٢٠١٠، ص٢٩.
٨.تادانوري إنيوماتا، التخطيط الإستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة، وحدة التفتيش المشترك، جنيف سويسرا، JIU/Rep/2012/12، ٢٠١٢، ص٥-٦
٩.عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا، أصول الإدارة العامة، مكتبة الإنكلو مصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٧، ص١٩.
١٠. حسني درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، مركز الإعلام الأمني، القاهرة، مصر، ٢٠١٨، ص٦.
١١.حسن فتح، دور الأي العام في مكافحة الجريمة، مجلة الأمن العامة المصرية، القاهرة، مصر، العدد ٥٤، ٢٠٠٤، ص١٢٨.
١٢.المعايير الدولية بشأن الشرطة، دليل عمل الشرطة في النظم الديمقراطية، إعداد كبيري مستشاري الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول شؤون الشرطة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية، جنيف، سويسرا، ترجمة: ياسين نور الدين، ٢٠٠٩، ص٨
١٣.المصدر نفسه، ص١٢.
١٤.عائشة إبراهيم البريمي، إدارة التغيير في الأجهزة الأمنية، مركز بحوث شرطة الشارقة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية:٢٠١٤-٢٠١٦، الشارقة ، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص٣٣.
١٥.خالد فيحان المنديل، المركزية واللامركزية في إتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي، دراسة ميدانية على المؤسسات الإصلاحية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣، ص١٣-١٤
١٦.عصام البحيصي، تكنولوجيا المعلومات الحديثة و أثرها على القرارات الإدارية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، فلسطين، العدد ١، المجلد ١٤، ٢٠٠٥، ص١٥٥-١٧٦.
١٧.أشرف سعيد أحمد، تكنولوجيا المعلومات في المجال الأمني، مجلة الفكر الأمني، الشارقة ، الأمارات العربية المتحدة، العدد ٨٣، أكتوبر ٢٠١٢، ص٢٥-٢٦
١٨.سيد صابر تعلب، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر ناشرون، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، ٢٠١١، ص٣١.
١٩.بدر السعيد، إستخدام التقنيات الحديثة لتطوير المنظومة الأمنية، كتاب الأيام، العدد ٨٥١٩، ٦ أغسطس، ٢٠١٢، www.alayam.com
٢٠. زاهر إسماعيل الغريب، تطوير التدريب الأمني بالتقنيات الحديثة والتدريب عليها، تكنولجيا التهليم الألكتروني، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص٢-٤.
٢١.محمد شريف إسماعيل، الأساليب الحديثة في تدريب رجال الشرطة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة العربية السعودية ، الرياض،
٢٢.مأمون أفتق، الطريقة المثلى لتكوين وإعداد رجال البحث الجنائي، المؤتمر العربي السلوكي، تونس، من ٢٨-٣٠ أبريل، ١٩٧٧، ص٣.
٢٣.مهدي سلمان الرسام، التدريب والتطوير الأمني: المنهج الإستخباري الحديث، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ٢٤ أكتوبر، ٢٠١٧، www.eroparabct.com
٢٤.المصدر نفسه.
٢٥.عبد الكريم خالد الردايدة، الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص١٣٧-١٣٨
٢٦.بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية : دليل مرجعي، ترجمة : طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص١١.

٢٧. محمد عبد الرحمن عريف، كيف تحدد العقيدة العيكرية للدول؟، مراجعات الميادين، ٢٢ كانون الثاني، ٢٠١٨، www.almayadeen.net
٢٨.صابر محمد السويدان، الإستراتيجية العسكرية والأمنية بأبعادها المختلفة ووسائل مكافحة التطرف والتعصب الفكري لتعزيز الأمن الداخلي وتقوية اللحمة الوطنية، بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الرابع بعنوان "الأمن الوطني الشامل "والمنعقد من ٢/٤-٢٠٠٧/٤/٣، الكويت ، ٢٠٠٧، ص١٩.
٢٩. نبيل راغب، هيبة الدولة : التحدي والتصدي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٨-١٠.
30.Vincy Fon, Formation of International Treaties, University of Minnesota Law School, Legal Studies, Research Paper No. 07-16, 2014, P; 1
٣١.علي المعموري، ما يجب تحقيقه في الحوار الإستراتيجي العراقي – الأمريكي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، قضايا محلية، ١٤ حزيران ٢٠٢٠، www.mcsr.net.

المصادر

١.حسين سلمان، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي و أمكانيات تحقيقه، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
2.Benefits of trade for developing countries, www.europe.eu, 17 April, 2018.
٣.محمد العوضي، ٨ مناطق صناعية عالمية ... نقلة إقتصادية وعلاقات سياسية، مجلة أكتوبر المصرية، ١٥ ديسمبر، ٢٠١٩، www.octobermageg.com
٤.برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة تنفيذ عام ٢٠١٨-٢٠٢٠ ، رؤية ٢٠٣٠، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
٥.عايدة سيد خطيب، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥.
٦. فهاد الحمد، التخطيط الإستراتيجي، مطبوعات معهد الإدارة للتخطيط الإستراتيجي، رقم ٢، ٢٠١٣.
٧.عصام يحيى، التخطيط الإستراتيجي للدول، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٩، ٢٠١٠.
٨.تادانوري إنيوماتا، التخطيط الإستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة، وحدة التفتيش المشترك، جنيف سويسرا، JIU/Rep/2012/12، ٢٠١٢
٩.عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا، أصول الإدارة العامة، مكتبة الإنكلو مصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٧.
١٠. حسني درويش عبد الحميد، الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، مركز الإعلام الأمني، القاهرة، مصر، ٢٠١٨.
١١.حسن فتح، دور الأي العام في مكافحة الجريمة، مجلة الأمن العامة المصرية، القاهرة، مصر، العدد ٥٤، ٢٠٠٤.
١٢.المعايير الدولية بشأن الشرطة، دليل عمل الشرطة في النظم الديمقراطية، إعداد كبيري مستشاري الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول شؤون الشرطة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية، جنيف، سويسرا، ترجمة: ياسين نور الدين، ٢٠٠٩،
١٣.عائشة إبراهيم البريمي، إدارة التغيير في الأجهزة الأمنية، مركز بحوث شرطة الشارقة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية:٢٠١٤-٢٠١٦، الشارقة ، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤.
١٤.خالد فيحان المنديل، المركزية واللامركزية في إتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي، دراسة ميدانية على المؤسسات الإصلاحية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣
١٥.عصام البحيصي، تكنولوجيا المعلومات الحديثة و أثرها على القرارات الإدارية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، فلسطين، العدد ١، المجلد ١٤، ٢٠٠٥.
١٦.أشرف سعيد أحمد، تكنولوجيا المعلومات في المجال الأمني، مجلة الفكر الأمني، الشارقة ، الأمارات العربية المتحدة، العدد ٨٣، أكتوبر ٢٠١٢
١٧.سيد صابر تعلب، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر ناشرون، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، ٢٠١١،
١٨.بدر السعيد، إستخدام التقنيات الحديثة لتطوير المنظومة الأمنية، كتاب الأيام، العدد ٨٥١٩، ٦ أغسطس، ٢٠١٢، www.alayam.com
١٩. زاهر إسماعيل الغريب، تطوير التدريب الأمني بالتقنيات الحديثة والتدريب عليها، تكنولجيا التهليم الألكتروني، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

٢٠.محمد شريف إسماعيل، الأساليب الحديثة في تدريب رجال الشرطة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المملكة العربية السعودية ، الرياض،
٢١.مأمون أفتق، الطريقة المثلى لتكوين وإعداد رجال البحث الجنائي، المؤتمر العربي السلوكي، تونس، من ٢٨-٣٠ أبريل، ١٩٧٧.
٢٢.مهدي سلمان الرسام، التدريب والتطوير الأمني: المنهج الإستخباري الحديث، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ٢٤ أكتوبر، ٢٠١٧، www.eroparabct.com
٢٣.عبد الكريم خالد الردايدة، الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٣،
٢٤.بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية : دليل مرجعي، ترجمة : طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
٢٥. محمد عبد الرحمن عريف، كيف تحدد العقيدة العيكرية للدول؟، مراجعات الميادين، ٢٢ كانون الثاني، ٢٠١٨، www.almayadeen.net
٢٦.صابر محمد السويدان، الإستراتيجية العسكرية والأمنية بأبعادها المختلفة ووسائل مكافحة التطرف والتعصب الفكري لتعزيز الأمن الداخلي وتقوية اللحمة الوطنية، بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الرابع بعنوان "الأمن الوطني الشامل "والمتعقد من ٢/٤-٣/٤/٢٠٠٧، الكويت ، ٢٠٠٧.
٢٧. نبيل راغب، هيبة الدولة : التحدي والتصدي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٤
28.Vincy Fon, Formation of International Treaties, University of Minnesota Law School, Legal Studies, Research Paper No. 07-16, 2014
٢٩.علي المعموري، ما يجب تحقيقه في الحوار الإستراتيجي العراقي – الأمريكي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، قضايا محلية، ١٤ حزيران ٢٠٢٠، www.mcsr.net.

References

1.Hussein Salman, Analysis of the Reality of Iraqi Food Security and the Possibilities to Achieve It, Journal of the College of Administration and Economics, University of Qadisiyah, Iraq
2.Trade benefits for developing countries, www.europe.eu 17 April 2018.
3.Mohamed Al-Awadi, 8 Global Industrial Zones ... October Economic Move, Al-Masria Magazine, December 15, 2019, www.octobermageg.com
4.The National Holding Industry Development Program, implementation plan for the year 2018-2020, Vision 2030, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
5. Aida Sayed Khatib, Management and Strategic Planning, Cairo, Arab Thought House, 1985.
6.Fahad Al-Hamad, Strategic Planning, Publications of the Administration Institute for Strategic Planning, No. 2, 2013.
7. Essam Yahya, Country Strategic Planning, Center for Strategic Studies, King Abdulaziz University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, Issue 29, 2010.
8.Tadanori Eniomata, Strategic Planning in the United Nations System, Joint Inspection Unit, Geneva Switzerland, JIU / Rep / 2012/12, 2012,
9.Abdel Karim Darwish, Leila Takla, The Origins of Public Administration, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, Egypt, 1977.
10.Hosni Darwish Abdel Hamid, Strategy and Security Updates, Security Media Center, Cairo, Egypt, 2018.
11. Hassan Fateh, The Role of the Public Authority in Combating Crime, The Egyptian General Security Journal, Cairo, Egypt, Issue 54, 2004.
12. International Law Concerning Police, Manual of Police Action in Europe, Coordination, Coordination, Coordination Coordination: Yassin Noureddine, 2009,

13. Aisha Ibrahim Al-Buraimi, Department of Change in Devices, Sharjah Police Research Center, Internal Strategic Strategy: 2014-2016, Sharjah, United Arab Emirates, 2014.
14.Khaled Faihan Al-Mandil, Centralization and Decentralization, Science Center, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2003
15. Essam Al-Buhaisi, Modern Information Technology, Edition 1, Volume 14, 2005.
16. Ashraf Saeed Ahmed, Information Technology in the Security Domain, Security Thought Journal, Sharjah, United Arab Emirates, Issue 83, October 2012
17.Syed Adria Saber Taalab, Information Systems, Dar Al Fikr Publishers, First Edition, Amman, Jordan, 2011,
18.Badr Al-Saeed, Modern Technologies for System Development, Kitab Al-Ayyam, Issue 8519, August 6, 2012, www.alayam.com
19.Zahir Ismail Al-Gharib, Security Training Development and Training in Modern Technologies, Electronic Teaching Technology, College of Education, Mansoura University, 2017.
20. Muhammad Sharif Ismail, Modern Patchwork in Police Training, Arab Center for Security Studies and Training, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh,
21.Mamoun Afaq, the ideal way to create an atmosphere of research men, passengers of behavior, Tunisia, from April 28-30, 1977.
22. Mahdi Salman Al-Rassam, Security Training and Development: The Modern Intelligence Approach, European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies, October 24, 2017, www.eroparabct.com
23. Abdul-Karim Khaled Al-Raddaideh, Created Crimes and Their Strategy, Al-Hamed Publishing and Distribution House, First Edition, Amman, Jordan, 2013.
24. Bert Chapman, Military Doctrine: A Reference Guide, Translated by: Talaat Al-Shayeb, National Center for Translation, Cairo, Egypt, First Edition, 2015.
25.Muhammad Abd al-Rahman Arif, How the Military Doctrine of States, References Reviews, January 22, 2018, www.almayadeen.net
26.Saber Muhammad Al-Suwaidan, Military and Security Strategy with its Different Dimensions and Some Extremism and Intellectual Intolerance, Internal Security, National Cohesion, Research and Assessment of the Fourth Annual Conference entitled "Comprehensive National Security", held from 2 / 4-3 / 4/2007, Kuwait, 2007.
27. Nabil Ragheb, State Prestige: Challenge and Confrontation, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2004
28.Vincy Fon, Formation of International Treaties, University of Minnesota Law School, Legal Studies, Research Paper No. 07-16, 2014.
29.Ali Al-Maamouri, What he achieved in the Iraqi-American strategic dialogue, Future Center for Strategic Studies, Local Issues, June 14, 2020, www.mcsr.net